الأمم المتحدة
A/RES/60/262

Distr.: General
15 June 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/60/L.57*)]

٦٠/٢٦٢ – الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المرفق بهذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧
٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المرفق

الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، والممثلين للدول والحكومات، المشاركين في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[(١)]، الذي أجري يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

---

(١) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

٢ - نلاحظ بجزع أننا نواجه كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل؛ وأنه بعد مضي ربع قرن على انتشار الوباء، سببت متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) معاناة هائلة للبلدان والمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم، إذ أصيب أكثر من ٦٥ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، ولقي أكثر من ٢٥ مليون شخص حتفهم نتيجة للإصابة بالإيدز، وتيتم نتيجة له ١٥ مليون طفل، وثمة ملايين أخرى عرضة للإصابة به، وفي الوقت الحالي يوجد ٤٠ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، يعيش أكثر من ٩٥ في المائة منهم في البلدان النامية؛

٣ - نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل حالة طوارئ عالمية ويمثل واحدا من أكثر التحديات جسامة أمام تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وفي العالم عموما، ويقتضي تصديا عالميا استثنائيا وشاملا؛

٤ - نقر بأن الجهود الوطنية والدولية قد أسفرت عن إحراز تقدم هام منذ عام ٢٠٠١ في مجالات التمويل، وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على خدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والرعاية والدعم في هذا المجال وفي التخفيف من آثار الإيدز، وفي الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في عدد قليل إلا أنه متزايد من البلدان، ونقر أيضا بأن العديد من الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لم تتحقق بعد؛

٥ - نشيد بأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبالجهات المشاركة في رعايته للدور الرائد الذي اضطلعت به فيما يتعلق بالسياسات والتنسيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولما قدمته من دعم إلى البلدان عن طريق البرنامج؛

٦ - نقدر المساهمة التي قدمها مختلف المانحين، والدور الذي قاموا به، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك أن ثلث الموارد التي أنفقت على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٥ وردت من مصادر محلية لبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ونشدد بالتالي على أهمية تعزيز التعاون والشراكة الدوليين في تصدينا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق العالم؛

٧ - لا نزال نشعر بالقلق العميق، مع ذلك، إزاء انتشار الوباء عموما وارتباطه بالإناث وأن النساء يمثلن الآن نسبة ٥٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم و ٦٠ في المائة من المصابين بالفيروس في أفريقيا، ونسلم، في هذا الصدد، بأن

عدم المساواة بين الجنسين وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات تزيد من احتمالات إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٨ - نعرب عن القلق العميق لأن نصف جميع حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية تقع بين الأطفال والشباب دون سن ٢٥، ولأن هناك نقصا في المعلومات والمهارات والمعارف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب؛

٩ - لا نزال نشعر بالقلق العميق لوجود ٢,٣ مليون طفل مصابين حاليا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونقر بأن نقص عقاقير الأطفال في العديد من البلدان يعوق إلى حد كبير الجهود الرامية إلى حماية صحة الأطفال؛

١٠ - نؤكد من جديد مع القلق البالغ أن الوباء يضر بكل المناطق وأن أفريقيا، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال أكثر المناطق تضررا وأنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من الآثار المدمرة لهذا الوباء، ونقدر الالتزام المتجدد من جانب الحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية برفع مستوى تصديها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

١١ - نؤكد من جديد أن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في التصدي العالمي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، ونعترف بأن التصدي لوصمة العار والتمييز يمثل أيضا عنصرا حاسما في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي؛

١٢ - نؤكد من جديد أيضا أن الحصول على الدواء في سياق أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أحد العناصر الأساسية للوصول تدريجيا إلى الإعمال الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛

١٣ - نسلم بأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العديد من أجزاء العالم يمثل سببا للفقر ونتيجة له في آن واحد، وأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة فعالة عنصر أساسي في تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - نسلم أيضا بأن لدينا الآن الوسائل اللازمة لعكس اتجاه الوباء العالمي وتفادي حدوث ملايين الوفيات التي لا داعي لها، وأنه لا بد لنا لكي تكون أعمالنا فعالة أن نتصدى للوباء بشكل مكثف وأعجل بكثير وشامل، في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة

والمؤسسات الطبية والعلمية والتعليمية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الصيدلانية العامة والمتخصصة في البحوث ونقابات العمال ووسائط الإعلام والبرلمانيين والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الدينية والزعماء التقليديين؛

١٥ - نسلم كذلك بأنه لا بد لنا، إذا أردنا تعبئة تصد شامل، أن نقوم بتذليل العقبات القانونية والتنظيمية والتجارية وغيرها من العقبات التي تحول دون الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم؛ وتخصيص موارد كافية؛ وتعزيز سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعزيز وحماية حقوق الطفلة بغية الحد من تعرضها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقوية النظم الصحية ودعم العاملين في المجال الصحي؛ ودعم زيادة إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وزيادة معدل استخدام أساليب الوقاية الفعالة والشاملة المعروفة؛ والقيام بكل ما يلزم لضمان الحصول على العقاقير المنقذة للحياة وأدوات الوقاية؛ والقيام بنفس القدر من الإلحاح بتطوير أدوات أفضل، مثل العقاقير وتكنولوجيات التشخيص والوقاية، بما في ذلك اللقاحات ومبيدات الميكروبات، من أجل المستقبل؛

١٦ - نعرب عن اعتقادنا بأنه بدون تجدد الإرادة السياسية والقيادة القوية والالتزام المستمر والجهود المتضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمجتمع المدني والفئات المعرضة للإصابة، وبدون زيادة الموارد، لن ينجح العالم في وضع نهاية للوباء؛

١٧ - نعلن رسميا التزامنا بالتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باتخاذ الإجراءات التالية، واضعين في اعتبارنا مختلف الأوضاع والظروف في مختلف المناطق والبلدان في سائر أنحاء العالم؛

ومن ثم، فإننا:

١٨ - نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعنون ''أزمة عالمية - تحرك عالمي'' الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين في عام ٢٠٠١؛ وبتحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بوقف وعكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الخطيرة الأخرى، والاتفاقات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تم التوصل إليها في جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في

ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وبيانه بشأن العلاج، وهدف تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المحدد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

١٩ - نقر بأهمية التوصيات المنبثقة عن العمليات الشاملة للجميع التي تضطلع بها جهات قطرية والمشاورات الإقليمية التي تيسرها أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والجهات المشاركة في رعايته ونشجع على تنفيذها من أجل رفع مستوى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، ونوصي بقوة بمواصلة اتباع هذا النهج؛

٢٠ - نلتزم بمواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لرفع مستوى التصدي الشامل المستدام الذي تتولاه جهات وطنية في سبيل بلوغ تغطية واسعة متعددة القطاعات في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بمشاركة كاملة وفعالة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة وأكثر المجتمعات المحلية تضررا والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحقيق هدف وصول الجميع إلى برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠؛

٢١ - نؤكد على ضرورة تعزيز الصلات والتنسيق في مجال السياسات والبرامج بين الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالصحة الجنسية والإنجابية وبالتنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والتصدي لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - نؤكد من جديد أن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يجب أن تكون الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها عمليات التصدي للوباء على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وعليه فإننا نلتزم بتكثيف الجهود التي تكفل وضع برامج واسعة النطاق للوقاية تراعي الظروف والأخلاق والقيم الثقافية المحلية في جميع البلدان، ولا سيما أشدها تضررا، وتشمل الإعلام والتثقيف والاتصال، بلغات تفهمها المجتمعات المحلية أكثر من غيرها وعلى نحو يحترم الثقافات، وترمي إلى التخفيف من أنماط السلوك التي تتسم بالمخاطرة، وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الامتناع والإخلاص وتوسيع نطاق الحصول على السلع الأساسية ومنها الرفالات الذكرية والأنثوية ومعدات الحقن المعقمة؛ وجهود التخفيف من الأضرار المتصلة بتعاطي المخدرات؛ وتوسيع نطاق الحصول على المشورة والفحص بشكل طوعي وسري؛ وإمدادات الدم المأمونة؛ والعلاج المبكر والفعال للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي؛

٢٣ - نؤكد من جديد أن الوقاية وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين منه عناصر متعاضدة بالنسبة لأي تصد فعال، ويجب إدماجها في نهج شامل لمكافحة هذا الوباء؛

٢٤ - نلتزم بتذليل العقبات القانونية أو التنظيمية أو غيرها من العقبات التي تحول دون الحصول على الخدمات والسلع والأدوية الفعالة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية؛

٢٥ - نتعهد بالعمل على جميع الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني والمحلي لتشجيع الحصول طوعيا على التثقيف والمعلومات والمشورة والفحص والخدمات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع الحماية التامة للسرية والموافقة عن علم، والتشجيع على تهيئة بيئة اجتماعية وقانونية داعمة ومأمونة للكشف الطوعي عن الإصابة بالفيروس؛

٢٦ - نلتزم بالتصدي لارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الشباب بما يكفل نشأة جيل غير مصاب به في المستقبل، من خلال تنفيذ استراتيجيات للوقاية شاملة ومستندة إلى الأدلة، وممارسة سلوك جنسي مسؤول يشمل استعمال الرفالات وتقديم التثقيف المخصص للشباب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية أساسه الأدلة والمهارات، وتدخلات وسائط الإعلام الجماهيرية وتقديم الخدمات الصحية الملائمة للشباب؛

٢٧ - نلتزم أيضا بأن نكفل حصول الحوامل على الرعاية السابقة للولادة والمعلومات والمشورة وغيرها من الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأن نعزز توافر العلاج الفعال والحصول عليه للنساء المصابات بهذا الفيروس وللرضع بغرض الحد من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وأن نكفل كذلك الاضطلاع بتدخلات فعالة لصالح المصابات بالفيروس، بما فيها إتاحة المشورة والفحص بشكل طوعي وسري وبموافقة مستنيرة، والحصول على العلاج، ولا سيما العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية مدى الحياة، وبدائل حليب الأم، عند الاقتضاء، وتقديم الرعاية المتواصلة؛

٢٨ - نعقد العزم على إدماج الأغذية والدعم التغذوي في هدف تمكين جميع الأشخاص في جميع الأوقات من الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، لتلبية احتياجاتهم الغذائية وفقا لأفضلياتهم من أجل حياة نشيطة وصحية، كجزء من التصدي الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٢٩ - نلتزم بتكثيف الجهود من أجل سن أو تعزيز أو إنفاذ، حسب الاقتضاء، التشريعات والأنظمة وغيرها من التدابير الكفيلة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأفراد الفئات المعرضة للإصابة، وكفالة تمتعهم الكامل بجميع حقوق

الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما كفالة حصولهم في جملة أمور على التعليم والإرث وفرص العمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والصحية والوقاية والدعم والعلاج والمعلومات والحماية القانونية، وفي الوقت نفسه احترام خصوصيتهم وسريتهم؛ ووضع استراتيجيات تكفل مكافحة ما يرتبط بالوباء من وصمة العار والاستبعاد الاجتماعي؛

٣٠ - نتعهد بالقضاء على عدم المساواة بين الجنسين والإيذاء والعنف على أساس نوع الجنس؛ وزيادة قدرات النساء والمراهقات على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بالدرجة الأولى من خلال توفير الرعاية والخدمات الصحية، ومن بينها الصحة الجنسية والإنجابية، وإتاحة سبل الحصول على نحو شامل وكامل على المعلومات والتثقيف وكفالة ممارسة المرأة لحقها في السيطرة على المسائل التي تتصل بشؤونها الجنسية والبت فيها بشكل حر ومسؤول، من أجل زيادة قدرتها على حماية نفسها من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك حماية صحتها الجنسية والإنجابية، والتحرر من الإكراه والتمييز والعنف؛ واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإيجاد بيئة مؤاتية لتمكين المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي؛ وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أهمية الدور الذي يؤديه الرجال والصبية في تحقيق المساواة بين الجنسين؛

٣١ - نلتزم بتعزيز التدابير القانونية والسياسية والإدارية وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية تمتع المرأة على نحو كامل بجميع حقوق الإنسان والحد من تعرضها للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والصبية وعلى جميع أشكال الاستغلال الجنسي لهم، بما في ذلك لأغراض تجارية، وعلى جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك الممارسات التقليدية والعرفية الضارة والإيذاء والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والضرب والاتجار بالنساء والفتيات؛

٣٢ - نلتزم أيضا بالتصدي على سبيل الأولوية للمخاطر التي يواجهها الأطفال المتضررون من فيروس نقص المناعة البشرية والمصابون به؛ وبتوفير الدعم والتأهيل لهؤلاء الأطفال وأسرهم وللنساء والمسنين، وبخاصة عند اضطلاعهم بدور تقديم الرعاية لهؤلاء الأطفال؛ وتشجيع وضع سياسات وبرامج موجهة لحماية الطفل من فيروس نقص المناعةالبشرية/الإيدز؛ وتعزيز حماية الأطفال الذين يتيتمون بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمصابين به؛ وكفالة حصول الأطفال على العلاج وتكثيف الجهود لاستحداث علاجات جديدة للأطفال؛ وإنشاء ودعم نظم الضمان الاجتماعي التي تحميهم، حيثما اقتضى الأمر؛

٣٣ - نؤكد على ضرورة الإسراع بتعزيز مستوى الأنشطة التعاونية المتعلقة بداء السل وفيروس نقص المناعة البشرية تماشيا مع الخطة العالمية للقضاء على داء السل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، والاستثمار في ابتكار عقاقير ووسائل تشخيص ولقاحات جديدة ملائمة للمصابين بداء السل وفيروس نقص المناعة البشرية في آن واحد؛

٣٤ - نلتزم بزيادة قدرتنا إلى أقصى حد ممكن، بدعم من التعاون والشراكة الدوليين، من أجل تنفيذ برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بطرق تعزز النظم الصحية والاجتماعية الوطنية القائمة، تشمل إدماج التدخلات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرامج المعنية بالرعاية الصحية الأولية وصحة الأم والطفل والصحة الجنسية والإنجابية، وداء السل، وداء الالتهاب الكبدي 'جيم'، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والتغذية، والأطفال المتضررين أو الذين تيتموا من جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المعرضين للإصابة بهما، وكذلك من خلال التعليم النظامي وغير النظامي؛

٣٥ - نتعهد بتدعيم الخطط والاستراتيجيات الوطنية واعتمادها وتنفيذها، عند الاقتضاء، بدعم من التعاون والشراكة الدوليين، من أجل زيادة قدرة الموارد البشرية في مجال الصحة لتلبية الحاجة الملحة إلى تدريب مجموعة واسعة النطاق من الأخصائيين الصحيين، بمن فيهم الأخصائيون الصحيون في المجتمعات المحلية، والاحتفاظ بهم؛ وبتحسين التدريب والإدارة وظروف العمل، بما في ذلك توفير العلاج للأخصائيين الصحيين؛ وبالتحكم بصورة فعالة في عملية توظيف الأخصائيين الصحيين الجدد والاحتفاظ بالقدامى منهم ونشرهم لشن حملة أكثر فعالية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٣٦ - نلتزم بتقديم موارد إضافية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وندعو المؤسسات المالية الدولية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وفقا لإطار سياسته إلى القيام بذلك ونشجع الجهات المانحة الأخرى على القيام بذلك من أجل تعزيز البرامج والنظم الصحية ذات الصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة حالات نقص الموارد البشرية، بما في ذلك استحداث نماذج بديلة ومبسطة لتقديم الخدمات وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة على صعيد المجتمعات المحلية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم، وكذلك الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى؛

٣٧ - نؤكد من جديد ضرورة أن تقوم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تقديم المساعدة وإيصالها إلى البلدان والمناطق المتضررة من الصراعات أو التي تعاني من حالات طوارئ إنسانية أو كوارث

طبيعية، بتضمين خططها وبرامجها عناصر الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به وعلاجهم؛

٣٨ - نتعهد بأن نلتزم على أعلى المستويات بكفالة تمويل وتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المحددة التكاليف والشاملة والمستدامة والجديرة بالثقة والمبنية على الأدلة على نحو يتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة والفعالية وبما يتفق والأولويات الوطنية؛

٣٩ - نلتزم بتقليل النقص في الموارد المخصصة على الصعيد العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال زيادة التمويل المحلي والدولي لتمكين البلدان من الحصول على موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وبكفالة أن يكون التمويل الدولي متماشيا مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ونرحب في هذا الصدد بزيادة الموارد التي تتاح من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك الموارد التي ستصبح متاحة نتيجة لقيام العديد من البلدان المتقدمة النمو بوضع جداول زمنية لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، عملا ببرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد على القيام بذلك وفقا لالتزاماتها؛

٤٠ - نسلم بأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يقدر أنه يلزم مبلغ يتراوح من ٢٠ إلى ٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا بحلول عام ٢٠١٠ من أجل دعم التعجيل بزيادة التصدي للإيدز في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وعليه، فإننا نلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة إتاحة موارد جديدة وإضافية من البلدان المانحة وأيضا من الميزانيات الوطنية وغيرها من الموارد الوطنية؛

٤١ - نلتزم بدعم وتعزيز آليات التمويل القائمة، بما فيها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، عن طريق توفير الأموال

---

(٢) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

بشكل مستمر، والقيام في الوقت نفسه بمواصلة تطوير مصادر ابتكارية للتمويل، بالإضافة إلى بذل جهود أخرى لإدرار أموال إضافية؛

٤٢ - نلتزم أيضا بالتوصل إلى حلول مناسبة لتذليل العقبات في مجال الأسعار والتعريفات والاتفاقات التجارية، وإدخال تحسينات على التشريعات والسياسات التنظيمية وعملية الشراء وإدارة سلسلة التوريد، بغية تعجيل وزيادة الحصول على منتجات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووسائل التشخيص والأدوية ومواد العلاج ذات الجودة وبأسعار معقولة؛

٤٣ - نؤكد من جديد أن اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[٣] لا يحول وينبغي ألا يحول دون قيام الأعضاء باتخاذ التدابير حاليا ومستقبلا لحماية الصحة العامة. وعليه، فإنه على الرغم من أننا نكرر التزامنا بذلك الاتفاق، فإننا نؤكد من جديد أن الاتفاق يمكن وينبغي أن يفسر وينفذ بطريقة تدعم الحق في حماية الصحة العامة ولا سيما تعزيز إمكانية حصول الجميع على الدواء، بما في ذلك إنتاج أدوية جنيسة مضادة للفيروسات الرجعية وغيرها من الأدوية الأساسية لمعالجة الأمراض المرتبطة بالإيدز. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الحق في أن تطبق على أكمل وجه الأحكام الواردة في الاتفاق، وفي إعلان الدوحة المتعلق بالاتفاق وبالصحة العامة[٤]، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣[٥] وتعديلات المادة ٣١، التي توفر المرونة اللازمة لهذا الغرض؛

٤٤ - نعقد العزم على مساعدة البلدان النامية من أجل تمكينها من الاستفادة من النقاط التي تكفل المرونة المحددة في الاتفاق الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وتعزيز قدراتها لهذا الغرض؛

٤٥ - نلتزم بتكثيف الاستثمار في مجال البحث والتطوير والجهود المبذولة في هذا الصدد لاستحداث أدوية ومنتجات وتكنولوجيات جديدة ومأمونة وبسعر معقول تتصل بفيروس

---

(٣) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٤) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(01)/DEC/2. متاح على: http://docsonline.wto.org.

(٥) انظر: منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/540 و Corr.1. متاح على: http://docsonline.wto.org.

نقص المناعة البشرية/الإيدز، كاللقاحات والوسائل التي تتحكم فيها المرأة ومبيدات الميكروبات وتركيبات أدوية الأطفال المضادة للفيروسات الرجعية، بما في ذلك من خلال آليات من قبيل الالتزامات المسبقة بتوفير أسواق لهذه المنتجات، وتشجيع زيادة الاستثمار في جهود البحث والتطوير المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الطب التقليدي؛

٤٦ - نشجع الشركات الصيدلانية والجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والتصدي الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٤٧ - نشجع الجهود المبذولة على الأصعدة الثنائي والإقليمي والدولي لتشجيع شراء منتجات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ووسائل التشخيص والأدوية والمنتجات العلاجية بالجملة والتفاوض على أسعارها والحصول على تراخيصها بأسعار منخفضة، ونعترف في الوقت نفسه بأهمية حماية الملكية الفكرية لتطوير أدوية جديدة ونعترف بالشواغل المتعلقة بتأثيراتها على الأسعار؛

٤٨ - نقر المبادرة التي اتخذتها مجموعة من البلدان بإنشاء المرفق الدولي لشراء الأدوية، بالاستناد إلى آليات تمويل مبتكرة، والتي ترمي إلى زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على الأدوية بأسعار ميسورة وعلى أساس مستدام ويمكن التنبؤ به؛

٤٩ - نلتزم بالقيام في عام ٢٠٠٦، من خلال عمليات شاملة وشفافة، بوضع أهداف وطنية طموحة، بما في ذلك وضع أهداف مؤقتة لعام ٢٠٠٨، وفقا للمؤشرات الأساسية التي أوصى بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تعكس الالتزام بهذا الإعلان والحاجة الملحة إلى الارتقاء بقدر كبير نحو تحقيق الهدف المتمثل في وصول الجميع إلى برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠؛ وكذلك وضع أطر سليمة وصارمة للرصد والتقييم والحفاظ عليها في إطار استراتيجياتها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٥٠ - نهيب ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بما في ذلك الجهات المشاركة في رعايته، تقديم المساعدة إلى الجهود الوطنية لتنسيق عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المبين في مبادئ ''العناصر الثلاثة''، وبما يتفق وتوصيات فريق العمل العالمي المعني بتحسين التنسيق في مجال الإيدز بين المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية؛ وتقديم المساعدة إلى الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف

المذكورة أعلاه وتقديم تقارير عنها؛ وتعزيز التنسيق العالمي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك عن طريق عقد دورات مواضيعية لمجلس تنسيق البرامج؛

٥١ - تهيب بالحكومات والبرلمانات الوطنية والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والمجتمع المدني والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات المعرضة للإصابة والقطاع الخاص وأشد المجتمعات المحلية تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهم من أصحاب المصلحة العمل معا عن كثب لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وكفالة المساءلة والشفافية على جميع المستويات من خلال إجراء عمليات استعراض قائمة على المشاركة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٥٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بإدراج التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المبينة في هذا الإعلان في تقريره السنوي الذي يقدمه إلى الجمعية العامة عن حالة تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفقا لقرار الجمعية العامة دإ - ٢/٢٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٥٣ - نقرر إجراء استعراضين شاملين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، في إطار الاستعراضات السنوية التي تجريها الجمعية العامة، للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعنون ''أزمة عالمية - تحرك عالمي'' الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين وهذا الإعلان.